الإفلاس المالي لمصر وفرض الرقابة المزدوجة عليها

(١٨٥٤ – ١٨٧٦) م

☜ إعـــداد

موساييفا س. ا. نادية محمد محمد قضب حجي- بيكوفا ر. ح.
بروفيسور في العلوم التاريخية مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
طالبة ماجستير بالسنة الثانية
جامعة داغستان الحكومية كلية الآداب- جامعة أسيوط
جامعة داغستان الحكومية

الملخص:

في هذه المقالة يكشف المؤلف عن الجوانب الخفية لإنشاء قناة السويس والظروف المحيطة بالمشروع في ضوء سياسات القوى العظمى، ودور القروض الخارجية في التدخل في شئون مصر وفرض المزيد من الهيمنة عليها.

الكلمات المفتاحية: مصر، مالية، قناة السويس، القوى العظمى، بنوك، قروض، أسهم، مصادر.

تمهيد :

جلب سعيد باشا (١٨٥٤- ١٨٦٣) م مضار جسيمة علي مصر بمنحه مسيو فرديناند دليسبس Ferdinand de Lesseps امتياز حفر قناة السويس في ٣٠ من نوفمبر ١٨٥٤م واستثمارها لمدة (٩٩) عام[١]؛ فقد عرضت القناة استقلال مصر للخطر، بل فتح أبواب الدلتا علي مصراعيها للأوربيين ؛ حيث كان إنشاء قناة السويس يتطلب استثمار أموال كبيرة مما أجبر سعيد باشا على اللجوء إلى القروض التي قُدمت لمصر بأسوأ الشروط، ففي سنة ١٨٦٠م، حصل سعيد باشا على قرض خاص من بنك فرنسي بمبلغ (٢٨) مليون فرنك لدفع حصة مساهمة مصر في أسهم القناة [٢]، واستمر سعيد باشا في الاقتراض رغم عدم احتياج الخزانة المصرية إلي تلك القروض، حتي بلغت ديون مصر عند وفاته حوالي (١١,١٦٠,٠٠٠) جنيهاً، وعندما تولي إسماعيل الحكم واصل سياسة الاقتراض للصرف علي مشاريعه الكبري، وهو

الأمر الذي أقلق أصحاب الديون من البنوك الأوربية والمرابين علي ديونهم، و لجأوا إلي حكوماتهم للقيام بالإجراءات اللازمة تجاه الحكومة المصرية لسداد الديون خاصة بعد افتتاح قناة السويس في ١٧ من نوفمبر سنة ١٨٦٩م(٣).

كانت انجلترا في مقدمة الدول التي استجابت لضغط الدائنين، و رأت في ذلك فرصة لتحقيق أطماعها السياسية في الاستيلاء علي مصر، واضطر اسماعيل باشا (١٨٦٣- ١٨٧٩) م تحت ضغط الدول الدائنة و بالتنسيق مع حكوماتهم إلي استقدام بعثة كيف ١٨٧٥ م من بريطانيا للمعاونة في حل الأزمة المالية، بعد أن باع نصيب مصر في أرباح القناة و أسهمها، فدفع ذلك فرنسا إلي إرسال خبير باسمها هو المسيو "فييه" للمعاونة أيضاً حتي لا تنفرد انجلترا بالأمر، واسترضاء للدائنين طلب اسماعيل باشا منهم وضع النظام الذي يرتضونه، فقدم الجانب الفرنسي مشروع إنشاء صندوق الدين، و توحيد الديون ، فصدر مرسوم بإنشاء الصندوق في ٢ مايو ١٨٧٦ م و تحددت مهمته في أن يكون خزانة فرعية للخزانة العامة تتولي استلام المبالغ المخصصة للديون من المصالح الحكومية مباشرة، ولكن دون جدوي (٤).

و بالتوازي مع استفحال أمر الديون واشتداد الأزمة؛ وازدياد التدخل الاجنبي في شئون مصر الداخلية؛ أصدر الخديوى إسماعيل مرسوماً في ١١ مايو ١٨٧٦ م بإنشاء مجلس أعلي للمالية من عشرة أعضاء نصفهم من الأجانب، و في ١٨ نوفمبر من العام ذاته أنشئت المراقبة الثنائية علي المالية المصرية مكونة من اثنين أحدهما انجليزي و الآخر فرنسي؛ حيث قضى

المرسوم بفرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية ، وأن يتولاها رقيبان (مراقبان) بوظيفة " مفتشين عموميين " ، أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي؛ فالأول طبقا للمادة السابعة من المرسوم؛ كان لمراقبة الإيرادات العامة للحكومة ، ويسمي مفتش الإيرادات، والثاني لمراقبة المصروفات ، ويسمى مفتش الحسابات والدين العمومي، وتختار الحكومتان الإنجليزية والفرنسية الرقيبين المذكورين(٥).

نصت المادة الثامنة علي أن وظيفة رقيب الإيرادات هي تحصيل جميع إيرادات الحكومة، وتوريدها للخزائن المخصصة لها ، وله السلطة على مأموري التحصيل جميعهم ، ما عدا مأموري تحصيل الرسوم القضائية في المحاكم المختلطة، وهو الذي يرشحهم لوظائفهم ويوقفهم، وعليهم تنفيذ ما يريده بعد تصديق لجنة مؤلفة من وزير المالية ومن الرقيبين الأجنبيين، أي أن الكلمة فيها لهذين العضوين، أما رقيب المصروفات أو مفتش الحسابات والدين العمومي، فوظيفته ملاحظة تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالدين العام، وتفتيش حسابات الخزانة، وجميع صناديق الحكومة ، وليس لنظار الدواوين (الوزراء) ورؤساء المصالح أن يأمروا بصرف الأذون والتحويلات الصادرة منهم إلا بعد التأشير عليها من الرقيب، وله حق الاعتراض على صرف أي مبلغ يراه قد تجاوز حده في الميزانية، ويترتب عليه عدم القيام بالمصروفات الأخرى المقررة في الميزانية، وكذلك قام رقيب المصروفات بوظيفة مستشار مالي بوزارة المالية طبقا للمادة التاسعة، ومن هنا جاء منصب المستشار المالي

الذي انفرد به الإنجليز بعد الاحتلال١٨٨٢م ، ونصت المادة العشرة على أن للرقيبين الاشتراك في تحضير ميزانية الحكومة السنوية ، وكفلت كلمات "الاشتراك" و "الاستشارة" في هذا الصدد السيطرة على مقدرات مصر المالية، وقضت المادة (١١) بأن جميع الاتفاقات التي يترتب عليها إنفاق مبلغ تزيد قيمته عن واحد من ١٢ من أصل المربوط السنوي للميزانية ، أو تستلزم إنفاق مبلغ على جملة سنوات يجب الإقرار عليها من اللجنة المالية المتقدم ذكرها[٦]

والسؤال هنا كيف تتطور الأمر حتي وُضعت مصر تحت الرقابة المزدوجة؟

كلف مشروع إنشاء قناة السويس الدولة المصرية حوالي (٤٠٠) مليون فرنك بما في ذلك تكلفة الأسهم والعقوبات ونفقات الافتتاح وغيرها، كما يري ك. فينوغرادوف أن بناء القناة قد كلف مصر حتى عام ١٨٧٠م حوالي (٤٥٣,٦٤٥) فرنك[٧]، غير أن هذا الرقم من وجهة نظر ن. إروفيف يحتاج إلى بعض التدقيق لتصحيحه، حيث يري ن.إروفيف أن جزءاً كبيراً من الأموال قد سرق ولم يُصرف في موضعه، ومن هذا المنطلق، يمكن القول أن القناة كلفت مصر أكثر بكثير مما أشير إليه في الوثائق الرسمية، وذلك بدون احتساب آلاف الأرواح البشرية التي هلكت خلال عملية الحفر، بالإضافة للأضرار السياسية التي لحقت بمصر خلال بناء قناة السويس[٨]، ولدفع النفقات المذكورة أعلاه، كان على كل من سعيد باشا و الخديوي إسماعيل أن يبرما عددا من القروض التي تمت بشروط مجحفة للغاية، مما ألقى مصر في بئر من الديون، لم يعد بإمكانها الخروج منه[٩].

كانت البداية الحقيقية لأزمة الديون المصرية في عام ١٨٦٠م، حيث عقد سعيد باشا أول قرض خارجي مع أحد المصارف الفرنسية، وقد كان القرض باسمه لا باسم الحكومة المصرية، وقيمته(١.٢) مليون استرليني، وفائدة (٦%)، وبعد خصم العمولات والأتعاب لم يتبق منه إلا أقل من ثلاثة أرباعه، خصصت لضمانه حصيلة جمارك ميناء الإسكندرية، ولم يمض وقت طويل حتى اندلعت الحرب الأهلية الأمريكية عام ١٨٦١م، وترتب على ذلك زيادة الطلب على القطن المصري، فزادت الصادرات بنحو ١٠٠%، مع زيادة سعره أيضًا بنفس بالنسبة نفسها، وارتفعت قيمة الصادرات خلال الفترة من ١٨٦١م إلى ١٨٦٤م من (٢٧) مليون جنية إلى (٩٠) مليون جنيه، ومع ذلك استمر سعيد ومن بعده إسماعيل في عقد القروض خلال السنوات التالية[١٠]، ولم يقتصر الأمر على هذا، فقد انتقل سعيد باشا من مرحلة القروض الصغيرة إلى مرحلة القروض الكبيرة والتي أدي فيها رجل الأعمال والممول الدولي البارز، الألماني هيرمان أوبنهايم Hermann Oppenheim [١١] دوراً مهماً، والذي "رتب" لمعظم قروض **سعيد** و**إسماعيل**.[١٢].

بعد عام تقريبا من القرض الأول لسعيد باشا أصبحت خزانته خاوية مرة أخرى، فلجأ إلى عقد أول قرض خارجي باسم الدولة المصرية– وهو أول قرض ثابت سنة ١٨٦٢م ومقداره الأسمى (٢,٢٤٢,٨٠٠) جنيه انجليزي من بنك " فروهلنج وجوشن" بلندن بفائدة حوالي (٧%) ، أما قيمته الحقيقية فكانت (٢,٤٠٠,٠٠٠) جنيه تقريبا، أي أن مصر خسرت من رأس ماله

(٨٠٠,٠٠٠) جنيه و أكثر، وتعهد بوفاء هذا الدين علي ثلاثين سنة بقيمة قسط سنوية من رأس المال والفوائد (٢٦٤٠٠٠٠) أي أن مجموع الاقساط (٧,٩٢٠,٠٠٠) جنيه، في حين كان أصل الدين (٢,٤٠٠,٠٠٠) وعلاوة علي هذا القرض الثابت فقد ابتدع طريقة السندات علي الخزانة؛ وهي أن يستدين من المرابين ديونا سائرة بواسطة سندات يحررها علي الخزانة بالقيمة المقترضة، و هي وسيلة خطرة علي مالية البلاد، لأنها استدانة لا ضابط لها و لا حساب وليس عليها رقابة واندفعت الحكومة في سبيلها، وهو بدوره أدي إلي تورطها في الديون المعروفة بالديون السائرة، دون أن تلتفت لحجم الخطر الذي ينجم عن الاستزادة منها(١٣)

وفي هذا القرض ساعد **أوبنهايم** –"**سعيد** باشا"–في إبرامه وهو متعلّق بدفع التزامات بناء قناة السويس، وقد احتفظ الدائنون بما يعرف بـ "الفرق في سعر الصرف"، ولكنهم اضطروا الحكومة إلى سداد الفوائد وسداد المبلغ الذي تم تخصيصه للقرض، وبما أن **سعيد باشا** كان أول حاكم لمصر يقوم بالاستدانة من الخارج؛ فأدى ذلك إلى إحباط القطاع المالي في البلاد وذلك بسبب كثرة لجوئه الى القروض الأجنبية(١٤).

وعندما مات سعيد عام ١٨٦٣ م كانت مصر مدينة بنحو (٨) ملايين جنيه إسترليني، تُسدد على ثلاثين عامًا، بالإضافة إلى مليون آخر يسدد خلال ثلاث سنوات، وديون قصيرة الأجل تبلغ نحو (٩) ملايين جنيه، بإجمالي (١٨) مليون جنيه أو ما يوازي (١١,١٦٠,٠٠٠) جنيه إسترليني، وبحسب كتابي دين مصر العام وقصة

الاقتصاد المصري، فقد بلغ الدين خمسة أمثال إيرادات الحكومة المصرية في السنة السابقة لوفاة سعيد، إذ بلغت الإيرادات نحو(٤,٩٢٩,٠٠٠) جنيه، أما المصروفات فقد بلغت (٤,٣٣٠,٠٠٠) جنيه [١٥]

بالتوازي مع ذلك بدأت الرأسمالية الأوروبية التدخل في شئون البلاد، والسعي إلى فرض هيمنتها على شؤونها الاقتصادية والمالية، ومن تَمّ بدأ التدخل الاجنبي في شئون مصر الداخلية الإدارية والمالية من قِبل القوى الأوروبية بطرق مختلفة؛ حيث تدخل القناصل في أمور الحكومة المصرية، واستخدام الضغط الدبلوماسي عليها للحصول على تعويضات مادية عن الأضرار التي يزعمون أنّ مواطنين مصريين تسبّبوا فيها، وطرق أخرى تتسم بالمكر. [١٦]

وهكذا كانت بداية التدخل الاجنبي في شئون مصر المالية؛ فبسبب عدم القدرة على دفع التعويضات من مصادر الدخل المعتادة في مصر، لجأ سعيد باشا إلى الحصول على قروض من المصرفيين، وتم تقديم الفواتير إلى الخزينة المصرية، كما لم يكن يحقّ له إبرام اي قروض خارجية دون موافقة السلطان، ولتجاوز هذا الحظر أطلق ما يعرف بـ"التزامات الخزانة" والتي نفذها في البورصات الأوروبية. وبهذه الطريقة، نشأ ما يسمى الدين الحالي لمصر الذي تجاوز وقت وفاة سعيد باشا ٦ ملايين جنيه استرليني. [١٧]

ووفقا لـ " **راشد البراوي** " و " **محمد حمزة عليش** "، **أن "سعيد باشا** " توفي ولم يترك لمصر سوى الديون طويلة وقصيرة الأجل بقيمة (١٥)

مليون جنيه، بالإضافة إلى التزامات أخرى اتجاه شركة قناة السويس، ومع وصول **إسماعيل باشا** إلى السلطة، بدأت الخلافات بينه وبين شركة قناة السويس، مما اضطره إلى اللجوء إلى تحكيم نابليون الثالث، والذي حكم بدفع مصر لتعويضات تزيد على (٣) ملايين جنيه استرليني [١٨].

وعلاوة علي ذلك سار اسماعيل باشا [١٩] علي السياسة ذاتها و استمر في الاقتراض، غير أن اسماعيل باشا قد اتبع في خطته الاقتصادية سياسة تُعرف باسم "سياسة الباب المفتوح" Open door (دعه يعمل دعه يمر)، والتي ترتكز على الحرية المطلقة في التجارة والإنتاج ومن ثم فُتح الاقتصاد المصري علي مصراعيه أمام الدول الأوربية[٢٠].

ومن المفارقات، أن رأس المال الذي اقترضه اسماعيل باشا في البداية لم يكن فرنسيا، بل كان إنجليزيا، حيث قدم المصرف البريطاني" **فرولينغ وغوشن بلندن** لـ"**سعيد باشا**" قرضا من ثلاثة ملايين جنيه إضافية مع فائدة تقدر ب ٨٪؛ ففي البداية خاطب إسماعيل البنك نفسه، ثم بعده بنكا آخر وبعده عاد وخاطب البنك نفسه قبل أن ينتهي به المطاف في بنك "**روتشيلد**" . وقد كان يلقى ترحيبا حارّا في كل مكان يحل به مع الكثير من المجاملات، الى أن وصلت ديونه سنة ١٨٧٥ إلى (٢٨) مليون جنيه إسترليني. وفي الوقت نفسه، كان هناك الكثير من الفواتير وغيرها من الديون قصيرة الأجل، التي كانت في أغلبها من الفرنسيين، وهذا علاوة علي الديون الأخرى من المقرضين الألمانيين والنمساويين والإيطاليين، وقد ذهبت هذه

المبالغ الضخمة لأغراض مختلفة ولإنشاء مشاريع متعددة، وصرف جزء منها في سبيل الراحة الشخصية ، ومن أجل إرضاء غرور الخديوي مثل: القصور والاحتفالات والرحلات الخارجية وكل ما يخص الرفاهية في الحياة بشكل عام، وكذلك أنفق جزء كبير من القروض على مختلف الأعمال الاجتماعية وغيرها من المشاريع الثقافية. (٢١).

ويقال إن احتفالات افتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩ وحدها، والتي حضرها " ضيوف من جميع انحاء العالم"، قد كلفت الخديوى ما لا يقل عن (٥) ملايين جنيه استرليني، و في عام ١٨٧٦م، في الوقت كان فيه الإفلاس يطرق الباب، كتب موبرلي بيل(٢٢)مراسل صحيفة "تايمز" آنذاك في الإسكندرية: "مصر مثال رائع على التقدم، فقد حققت نجاحات خلال ٧٠ عاما، حققتها دول أخرى في ٥٠٠ عام "، خاصة فيما يتعلق بالمباني العامة وغيرها، أما القنصل الأمريكي العام في ذلك الوقت "دي ليون" فقد حلّل الوضع على هذا النحو: "إن أعمال الاستصلاح التي تمت خلال الأثني عشر عاما الماضية في مصر كانت غير عادية وغير مسبوقة من حيث الحجم"(٢٣).

الواقع أن الحقائق التاريخية التي لا يمكن إنكارها تخبرنا بأنه تم حفر قناة السويس في الفترة (١٨٥٨-١٨٦٩)، وتم بناء (١١٢) قناة ري بطول (٨٤٠٠) ميل، وتم توسيع شبكة السكك الحديدية من (٢٧٥) إلى (١١٨٥) ميلا؛ وتم كذلك توصيل أكثر من (٥٠٠٠) ميل من خطوط تلغراف و بُني (٤٣٠) جسرا، بما في ذلك جسر الجزيرة ، والّذي تتمتع لفترة طويلة بشهرة

عالمية واعتبر واحدا من أفضل الجسور في العالم؛ وتم بناء ميناء في الإسكندرية، وتمرير قنوات لصرف المياه في كل من الإسكندرية والقاهرة، دون أن ننسى الأرصفة في السويس، وكذلك بناء (١٥) منارة و (٦٨) مصنعا للسكر، وأقيمت مباني ضخمة في القاهرة وغيرها من المدن. ووفقا لحسابات المتخصصين، فإن هذه البنيات وحدها فقط، قد كلفت أكثر من (٤٦) مليون جنيه استرليني. بفضلهم، وتم تحويل (١.٤٠٠.٠٠٠) فدان من الصحراء إلى أرض مزروعة، تصل الأرباح السنوية منها إلى (١١) مليون جنيه استرليني، ونتيجة لذلك، ازدادت مساحة الأراضي المزروعة في مصر من (٤.٠٥٢.٠٠٠) فدان في عام ١٨٦٢ (السنة الأخيرة من حكم سعيد) إلى (٥.٤٢٥.٠٠٠) فدان في عام ١٨٧٩ م، ذلك علاوة علي المصاريف التي صُرفت علي انشاء خطوط سكك حديدية ، و مد الخطوط التلغرافية من مصر الي سواكن و مصوع و والسودان و انشاءها في أماكن أخري من البلاد [٢٤].

وفي الوقت ذاته، تم تطبيق أساليب زراعية جديدة وتم إدخال أنواع جديدة من البذور؛ وحتى ستيفن كيف (الذي حصل على لقب السير لاحقا والذي كان أمينا عاما سابقا آنذاك)، المتحدث الرسمي باسم الحكومة البريطانية اضطر إلى الأعتراف بأن "القوى المنتجة تحت قيادة الحاكم الحالي (إسماعيل) قد زادت بشكل كبير". وارتفعت الواردات بالفترة ذاتها من (١.٩٩١.٠٠٠) جنيه استرليني إلى (٥.٤١٠.٠٠٠) مليون جنيه استرليني ، وزادت الصادرات من (٤.٤٥٤.٠٠٠) إلى (١٣.٨١٠.٠٠٠) جنيه استرليني ، كما أن عدد

السكان قد ارتفع من حوالي (٤.٨٣٣.٠٠٠) تقريبا، ليبلغ (٥.٥١٨.٠٠٠) مليون جنيه استرليني [٢٥].

ولإحداث كل ما سلف ذكره من نهضة لجأ إسماعيل باشا إلي الاقتراض من الخارج ، وقدم الممولين الأوروبيين قروضاً إلى **إسماعيل باشا** بفوائد مرتفعة للغاية ، بحيث بلغت الديون قصيرة الأجل (٢٥) مليون جنيه استرليني في نهاية فترة ولايته ، في حين أن مبلغ الديون طويلة الأجل لم يتجاوز (١٠) ملايين جنيه، فقد منحته البنوك قروضا بنسب فوائد لا تقل عن ٧ ٪ ، في حين حصلت الدول الأوروبية الأخرى على قروض بفوائد أقل من ذلك بكثير، وفي الوقت نفسه ، لم تحصل الحكومة المصرية على كامل المبلغ ، لأنها مرت من خلال بنوك التسجيل والوسطاء الآخرين الذين قاموا باستقطاع جزء كبير من مبلغ القرض[٢٦] ، كما يتبين من هذا الجدول:

جدول يوضح القيمة الاسمية و الحقيقية لقروض مصر (١٨٦٢- ١٨٧٣) م(٢٧)

السنة	البنك	المبلغ المحدد للقرض (جنيه استرليني)	المبلغ الذي استلمته الحكومة المصرية (جنيه استرليني)
١٨٦٢	فروليغ وغوشن	٣,٢٩٣	٢,٦٤٠
١٨٦٤	فروليغ وغوشن	٥,٧٠٤,٢٠٠	٤,٨٦٤
١٨٦٥	الإنجليزي-المصري	٣,٣٨٧,٣٠	٢,٧٥٠
١٨٦٦	فروليغ وغوشن	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢,٦٤٠
١٨٦٧	العثماني (الانجلو – فرنسي)	٢,٠٨٠,٠٠٠	١,٧٩٣
١٨٦٨	أوبنهايم	١١,٨٩٠,٠٠٠	٧,٩١٣
١٨٧٠	بيشوفسهايم	٧,١٤٣,٠٠٠	٥,٠٠٠
١٨٧٣	أوبنهايم	٣٢,٠٠٠٠٠٠	١٩,٩٧٣
المجموع الكلي		٦٨,٤٩٨,٠٠	٤٧,٥٧٣

ويمكن تقسيم القروض التي تلقتها مصر من الدول الأوروبية إلى ثلاث فئات(٢٨):

١- الخارجية طويلة المدى .

٢- الخارجية قصيرة المدى.

٣- الداخلية.

فيما يتعلق بالقروض الخارجية طويلة الأجل ؛ فهي قروض تلقتها الحكومة المصرية بموجب عقود مع مكاتب الصرافة والبنوك الفردية؛ وقد تمثلت في عام ١٨٦٤ م ، حيث قام **أوبنهايم** بترتيب قرض من **فرولينغ وغوشن** بقيمة (٥٧٠٠) ألف جنيه استرليني، و التي لم تتلق منها الخزانة المصرية سوى (٤٨٦٠) جنيه استرليني. واحتفظ المصرفيون بباقي المبلغ مرة أخرى على شكل "فرق سعر الصرف". معظم الأموال التي تلقتها مصر من هذا القرض ذهبت لتغطية الدين الحالي في ذلك الوقت ، وقد قدم إسماعيل الإيرادات الحكومية لأغنى ثلاث مقاطعات في الدلتا كضمانة على القرض[٢٩].

في عام ١٨٦٥م ، وقع إسماعيل على اتفاقية قرض مع البنك الإنجليزي-المصري المسمى "الدائرة السنية" (أول قرض للمحكمة الكبرى) ، وكانت الضمانة من أراضيه الخاصة، وكان المبلغ المسمى للقرض (٣٣٨٧) ألف جنيه لم يحصل منها الا على (٢٧٥٠) ألف جنيه، ذهب جزء من هذا القرض لشراء أرض الأمير عبد الحميد في صعيد مصر، والمخصصة لمحاصيل قصب السكر، والجزء الآخر لبناء مصافي السكر[٣٠].

في عام ١٨٦٦م، أبرم إسماعيل عددًا من القروض الجديدة، بشكل خاص، حيث ناشد فرولينغ وغوشن للحصول على قرض لبناء السكك الحديدية، أعطيت السكك الحديدية في البلاد كضمان هذا القرض، وقد المبلغ المتفق عليه للقرض هو ثلاثة ملايين جنيه بينما حصلت الخزينة المصرية على (٢.٦٤٠.٠٠٠) جنيه فقط[٣١].

في عام ١٨٦٧ م، أبرم الخديوي قرضًا شخصيًا مع البنك العثماني الإمبراطوري (الأنجلو-فرنسي) لشراء أرض مصطفى باشا لإنشاء مزارع للسكر. حيث كانت قيمة القرض الاسمية (٢٠٨٠) تسلم منها (١٧٠٠) ألف جنيه، وفي عام ١٨٦٨ م، أبرم قرضا من أوبنهايم بقيمة (١١٨٩٠) ألف جنيه، لم تتسلم منها مصر في الواقع مصر سوى (٧٩١٣) ألف جنيه نقدًا، وفي عام ١٨٧٠م، أبرم الخديوي قرضاً "شخصيًا" جديدًا بقيمة (٧,١٤٣,٠٠٠) ألف جنيه مصري من مصرفي بيشوفسهايم وغولد شميدت، تسلم منها (٥) ملايين جنيه فقط، وكانت-ممتلكاته هي الضمان في هذا القرض[٣٢]، و في ١١ يونيو ١٨٧٣م، وقع الخديوي اتفاقا مع أوبنهايم على قرض لسداد الدين الحالي، وتم تقديم هذا القرض بمبلغ (٣٢) مليون جنيه، استلمت منه مصر (٢٠) مليون جنيه نقدًا فقط، ولهذا اضطر للدفع لأوبنهايم (٣,٥) مليون جنيه في السنة على شكل فوائد، أي حوالي ٢٠ ٪ من المبلغ الفعلي المستلم[٣٣].

نتيجة لسياسة القيادة المصرية السيئة طوال ١١ عاما، تمكنت البنوك البريطانية من فرض ديون على مصر قدرت بحوالي(٦٨) مليون جنيه إسترليني تم تسليم (٤٦) مليون فقط وتم الاستيلاء على أكثر من (٢٠) مليون تحت غطاء "فرق سعر الصرف" ونفقات العمولة، وفي الوقت نفسه، ارتفعت قيمة السند المالي الحالي في مصر إلى (٢٦) مليون جنيه بالنسبة لهذا الدين، مما جعل مصر تدفع سنوياً ١٥٪ وحتى ٢٥٪، وبذلك بلغ إجمالي الدين الخارجي لمصر عام ١٨٧٦م حوالي (٩٤) مليون جنيه[٣٤].

السؤال الذي يطرح نفسه، كيف جاءت وأين صُرفت هذه الملايين؟

وقعت مصر تحت وطأة ديون ثقيلة جدا، الخديوي فعلا دفع مبالغ طائلة مبالغ فيها لمؤسسات البناء الأوروبية، وهكذا فإن السكك الحديدية، التي أنفق على بنائها في الواقع (٧,٥) مليون جنيه، قد تكلفت مصر نتيجة لجشع المقاولين ما يقارب (٣,٢٥) مليون، ولبناء الميناء في الإسكندرية، دفعت الخزينة المصرية شركة الإنشاءات الأوروبية أكثر من (٢,٥) مليون جنيه استرليني، في حين أن تكلفتها في الواقع هي (١.٥) مليون فقط، كما كلفت أعمال البناء الأخرى مصر أكثر بمرتين أو ثلاثة أضعاف تكاليفها الفعلية[٣٥].

أكد الخبير المالي الإنجليزي **ستيفان كييف** بأن إيرادات مصر في الفترة من ١٨٦٤ م إلى ١٨٧٥م بلغت (٩٤) مليون جنيه، في حين أن النفقات، بما في ذلك تكاليف البناء، وقصر الخديوي، ورشاوي للسلطان التركي وحاشيته، وتكلفة الحروب السودانية والإثيوبية، قد بلغت ما مجموعه (٩٧) مليون جنيه. وهكذا، بلغ العجز الفعلي الكامل (٣) ملايين جنيه فقط خلال ١٢ عامًا، ورغم ذلك بلغ دين مصر العام عتد فرض الرقابة المزدوجة على مصر مائة مليون جنيه تقريباً[٣٦].

السؤال الذي يطرح نفسه هنا، من أين انتقل دين المائة مليون تقريبا من مصر إلى مصرفيين أوروبيين؟ الجواب هو كما يلي[٣٧]:

١) ١٦مليون جنيه أنفقتها الحكومة المصرية على بناء قناة السويس. وكانت كالاتي:
أما ما أنفقته مصر فى إنشاء القناة فكان كالآتي : –

– ٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه قيمة الاسهم التى اشتراها سعيد باشا.

– ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه قيمة التعويض الذى قدره نابليون الثالث عند الحكم كتعويض للدائنين.

– ٤٠٠,٠٠٠ جنيه ثمن أراضي ومباني الوادى التى أخذتها الحكومة من الشركة

– ٤٠٠,٠٠٠ جنيه تعويض عن أعمال ادعت الشركة إجرائها فى ترعة الإسماعيلية

– ٨٠٠,٠٠٠ جنيه صرفت للمقاولين الفرنسيين نظير إتمام الترعة

–٤٠٠,٠٠٠ جنيه أنفقتها الحكومة فى إنشاء الترعة الحلوة.

–١,٠٠٠,٠٠٠جنيه نفقات احتفالات القناة.

– ٧,٠٠٠,٠٠٠جنيه فائدة هذا المال التام استهلاكه ، و المجموع (ستة عشر مليوناً وخمسمائة ألف جنيه).

٢) ٢٢ مليون جنيه استرليني، لم تستلمها مصر، واستقرت في جيوب المصرفيين على شكل "فروق أسعار الصرف"، وتكاليف العمولة، وما إلى ذلك، ولكنها مسجلة ضمن المبالغ التي تسميتها للديون.

٣) ما لا يقل عن ٥٠ مليون جنيه دفعتها مصر قبل عام ١٨٧٦ م على شكل فوائد على القروض الرئيسية والسندات الإذنية.

٤) فقط ما بين ٥ الى ٦ ملايين جنيه، قد انفقت فعلا على تشييد المباني المفيدة لمصر.

وعلى هذا الشكل، نشأ دين مصر العام حيث أن الجزء الساحق منه، كان نتيجة للمكائد الإجرامية لـ دي **ليسبس، أوبنهايم، فريرينت**، وغيرهم من

أباطرة المال الأوروبيين، وقد تحمل الشعب المصري عبء هذا الدين كله ، ولم يحصل على أي شيء من المبالغ التي أجبر على دفعها ثلاث أضعاف، وشملت الديون قصيرة الأجل مبالغ غير مسددة لشركات ومقاولين أجانب وقروض أخرى قصيرة الأجل تلقتها الحكومة بفوائد كبيرة من بعض المؤسسات الأجنبية الموجودة في مصر(٣٨).

وزادت هذه الديون من سنة إلى أخرى بسبب الفوائد والسندات الإذنية وكانت مصدرا لصعوبات مالية كبيرة. بحلول عام ١٨٧٥، وصلت إلى حوالي ٨ ملايين جنيه استرليني في السنة، ولتغطية الفائدة على الديون، كان على إسماعيل أن يرفع الضرائب من سنة إلى أخرى. خلال فترة قصيرة من الزمن، زادت ضريبة الأراضي أربعة أضعاف -من ٤٠ إلى ١٦٠ قرشا لكل فدان وقد نمت مع هذه الزيادة إيرادات الموازنة في مصر من ٢ مليون جنيه، في عام ١٨٦١ إلى ١٠.٥ مليون جنيه، في عام ١٨٧٥، ومع أنه، لم يتم دفع سوى ٨٠٪ فقط من إيرادات الدولة لدفع التزامات الدين وفوائد القروض، لم تكن الأموال المتبقية كافية لسد الاحتياجات الحالية للدولة، مما اضطر الخديوي إلى البحث عن مصادر دخل جديدة، فقرر العودة الى القروض المحلية(٣٩).

في ٣٠ أغسطس ١٨٧١م أصدرت الحكومة المصرية قانون "المقابلة"، وتم عقد أول قرض محلي تحت هذا الإسم. يقضي هذا القانون بأنه إذا دفع ملاك الأراضي الضرائب المرتبطة بأراضيهم لمدة ست سنوات مقدما تعفي الحكومة أراضيهم على الدوام من نصف هذه الضرائب (مادة ٣)، ولكي يحصلوا على هذه الميزة يجب عليهم أن يدفعوا ضرائب السنوات الست دفعه واحدة أو على أقساط متتابعة لا تزيد مدتها عن ست سنوات، وقد تلقى قانون المقابلة دعم ملاك الأراضي وجزء من الفلاحين الذين عرفت أعمالهم ازدهارا في ذلك الوقت، فبالإضافة الى منافعه المستقبلية قد أضاف هذا القانون للخزينة حوالي ٧ ملايين جنيه على الفور، ثم أكثر من ٨ ملايين أخرى أي ما مجموعه ١٥.٧ مليون جنيه خلال الفترة بين ١٨٧١ و١٨٧٨ فقط[٤٠].

كان الهدف من هذا القانون الحصول على كمية كبيرة من الأموال بأقصى سرعة والتي من شأنها أن تمكن البلاد من التخلص من الدين العام الخارجي. ومع ذلك لم تكن هذه الأموال كافية. وفي عام ١٨٧٤، كان على الخزينة أن تصدر قرضًا محليًا ثانيًا، يُدعى "الرزنامة" بقيمة ٥ ملايين جنيه. وحتى على الرغم أن هذا القرض قد كان إلزاميا، إلا أنه لم يلبي توقعات الحكومة وأعطى الخزنة أقل من مليوني جنيه، المبلغ الذي كان صغيرا للغاية من أجل تلبية احتياجات البلاد[٤١].

على الرغم من المبالغ الكبيرة التي كانت تحت تصرف إسماعيل، إلا أن الوضع المالي في مصر أصبح صعباً للغاية، علاوة على الانخفاض الحاد في قيمة الأوراق المالية المصرية في البورصة. لذلك في نهاية عام ١٨٧٥، ومن أجل تغطية الدفعات المقبلة للقروض الخارجية، قرر إسماعيل بيع أسهم قناة السويس التابعة لمصر، فقدمت بريطانيا وفرنسا مقترحاته بخصوص الامر. في الوقت الذي ترددت فرنسا، تصرفت الحكومة البريطانية بسرعة وبشكل حاسم. لم يقم رئيس الوزراء البريطاني ديسرايلي (اللورد بيكونزفيلد) بإخطار البرلمان أو حتى أعضاء حكومته، اقترض من صديقه روتشيلد مبلغ (٤) ملايين جنيه استرليني واشترى أسهم قناة السويس، وجرت الصفقة في ٢٥ نوفمبر ١٨٧٥م، حيث اشترى ١٧٦ ألف و٦٠٢ سهم من إجمالي ٤٠٠,٠٠٠ سهم. انتقلت الى ملكية الحكومة البريطانية [٤٢] كما تعهدت الحكومة المصرية بدفع ١٩٨.٨٢٨ جنيهاً سنوياً ولمدة تسعة عشر عاما كفائدة على الأسهم التي سبق أن تعهد بها إسماعيل، وفي يوم ٢٦ نوفمبر ١٨٧٥ تم جلب جميع أسهم "الشركة العامة لقناة السويس البحرية"، معبأة في سبعة صناديق، إلى مبنى القنصلية البريطانية وأرسلت من هناك على متن باخرة إلى لندن[٤٣].

إن المشروع كلف مصر حوالي ١٦ مليون جنيه إسترليني، والذي بسببه وصلت الديون الى مائة مليون جنيه، والذي تسبب في خسارة الشعب المصري ما يقارب (٣٠٠) مليون جنيه، دفعت إلى المصرفيين الأجانب على شكل فوائد، ويتم بيع هذه الشركة بمبلغ ٤ ملايين جنيه فقط. وفي وقت لاحق، جلبت هذه المؤسسة لأصحابها أرباحا عالية استثنائية. فالأسهم التي اشتريت عام ١٨٧٥ مقابل ٤ ملايين جنيه، وصلت قيمتها عام ١٩١٠م (٣٥) مليون جنيه إسترليني (٨٠٠ مليون فرنك)، وبلغت القدرة الاستيعابية السنوية للقناة نتيجة لتوسعها وتعميقها، فضلاً عن إدخال حركة المرور الليلية عليها في عام

١٨٩٢، حوالي ٣ آلاف و٥٠٠ سفينة مع إزاحة أكبر بكثير من ذي قبل. وقد، كان هذا فقط الجانب التجاري من هذه المسألة دون أن ننسى الجانب الأهم ألا و هو الجانب السياسي (٤٤).

وفي خريف عام ١٨٧٥م تأثرت البورصات العالمية بالإفلاس الذي أصاب تركيا؛ فهبطت من جراء ذلك جميع الأسعار المصرية هبوطا شديدا ومما جعل الرأسماليين الاوروبيين يتوقعون بأن الإفلاس سيحل حتما بمصر عقب افلاس الباب العالي، لذا فرضت الحكومة الانجليزية علي مصر في نهاية ١٨٧٥م استقبال لجنة خاصة لفحص شؤونها المالية، وكانت هذه الخطوة بداية الرقابة المزدوجة الأجنبية علي شئون مصر المالية حيث أوفدت فرنسا بعثة من عندها حتي تلاحق الأحداث، وفي ٨ أبريل ١٨٧٦م توقف الخديوي عن دفع سنداته واعلنت الحكومة المصرية إفلاسها؛ حينئذ أخذ الأمر في التطور كما سبق توضيحه حتي فرضت الرقابة المزدوجة علي مصر؛ وقد اعتبر المراقبون الاجانب و مفوضو الدين بأن مهمته الأساسية هي ابتزاز أموال الشعب المصري لتسديد سندات القروض الجائرة(٤٥)

وهكذا، فإن آمال الخديوي إسماعيل، الذي قال إن "القناة ستكون في مصر، وليس مصر في القناة"، لم تتحقق، حيث كان الاستحواذ على أسهم قناة السويس من قبل الحكومة البريطانية أول نذير للاحتلال البريطاني لمصر، حيث قام الدبلوماسيون والمراوغون بأمر مشترك واحد، وما أسرع اتحادهم هو التطور الشرير للأحداث". وهكذا، أصبحت مصر تدريجياً في أيدي المصرفيين الأوروبيين ورجال الأعمال الماليين(٤٦)

مراجع البحث وهوامشه

(١) عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل ، الجزء الأول، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٧، ص ٦٢

(٢) فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي: تاريخ الاقطار العربية الحديث، دار الفارابي ، بيروت، ١٩٨٥، ص ص ٢١٧- ٢١٨. وانظر أيضا:

– Луцкий В.Б. Указ. соч. История современных арабских стран С. 166

(٣) عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل ، الجزء الأول ، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩.

(٤) عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل ، الجزء الثاني، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٧، ص ص ٦٥- ٦٩. و انظر أيضا: محمد مصطفي صفوت: انجلترا و قناة السويس ١٨٥٤- ١٩٥٦م، المكتبة التجارية الكبري ، الاسكندرية ، ١٩٥٦، ص ٤٩.

(٥) عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل ، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٧١. وانظر أيضا: محمد مورو: تاريخ مصر الحديث من الحملة الفرنسية حتي ثورة ١٩٥٢م، دار الايمان للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٦٣.

(٦) عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل ، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص ٧١. وانظر ايضا: محمد مورو: تاريخ مصر الحديث من الحملة الفرنسية حتي ثورة ١٩٥٢م، دار الايمان للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٦٧. و ايضا محمد مصطفي صفوت: مرجع سبق ذكره، ص ٦١.

(٧) ك. فينوغرادوف " فرديناند دليسبس و البناء"، ص ١٥٢

(٨) ن. إروفيف الموقع ص ٦٠٥-٦٠٦

(٩) محمد مصطفي صفوت: مرجع سابق، ص ٤٩

(١٠) راشد البراوي، محمد حمزة عليش: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٨، ص ١٢٠.

(١١) يعود أوبنهايم في الأصل إلي ألمانيا ، فهو من مواليد مدينة بروسيا، ولكن أوبنهايم يعتبر "مواطنا بريطانيا" وكان يمتلك بنوكا في باريس والإسكندرية، وارتبط ارتباطا وثيقا مع شركة "فريولينغ وغوشين" المصرفية في لندن وأغلب نشاطاته تصب في خدمة المصالح البريطانية

(١٢) محمد مورو: مرجع سابق، ص ٢٥٩

(١٣) عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل ، ج ١، مرجع سابق، ص ٧٠

(١٤) فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي. مرجع سابق، ص ٢١٦.

(١٥) محمد مورو: مرجع سابق، ص

(١٦) أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٣٨. وانظر أيضا:

– Барон фон–Малорти. Египет и иностранная интервенция. 1883. С. 144.

(١٧) فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي. مرجع سابق، ص ٢١١ و انظر أيضا:

– Луцкий В.Б. Указ. соч. История современных арабских стран. С. 166

(١٨) راشد البراوي، محمد حمزة عليش: مرجع سابق، ص ١٢١.

(١٩) الخديوي إسماعيل (١٢٤٥ هـ / ٣١ ديسمبر ١٨٣٠ -١٣١٢ هـ / ٢ مارس ١٨٩٥)، هو خامس حكام مصر من الأسرة العلوية وذلك من ١٨ يناير ١٨٦٣ إلى أن خلعه عن العرش السلطان العثماني تحت ضغط كل من إنجلترا وفرنسا في ٢٦ يونيو ١٨٧٩. في فترة حكمه عمل على تطوير الملامح العمرانية والاقتصادية والإدارية في مصر بشكل كبير ليستحق لقب المؤسس الثاني لمصر الحديثة بعد إنجازات جده محمد علي باشا الكبير، تلقى اسماعيل تعليما أوروبيا خالصا، مما جعله يستقبل ويتلهف الثقافة الرائعة لباريس في زمن نابليون الثالث، ما جعله أنسب أداة لمواصلة العمل الحضاري في مصر؛ ولأنه لم يكن لديه أي نقص في القدرات أو الطاقة أو الطموح، بينما كانت نقطة ضعفه الأساسية تتمثل في أن هذه القدرات والطاقة والطموح وضعت

أسسها وطورت في جو باريس المليء بالمضاربة السياسية والمالية، والذي كان مليئا بالمغامرة في ذلك الوقت. وبسبب ذلك، حملت نشاطاته الإصلاحية طابع التكهن في مجال الصرف والمغامرة فيما يخص الشؤون المالية. كان في رأسه سرب من المشاريع، الواحد منها أكثر عطاءاً وغزارة من غيره، فقد كان يهدف الى زيادة قوة بلده وروعة عرشه، وأراد تنفيذ كل هذه المشاريع وباي ثمن حتى ولو في الظلام إذا جاز التعبير، غير أن بلاده، وبالرغم انها أسعد بلاد المشرق كلّه، إلّا أنها كانت ما تزال بلدا فلاحيا فقيرا، وبالتالي حرم إسماعيل من فرصة استخلاص الأموال الكبيرة اللازمة منها مباشرة مما جعله يخاطب الأرستقراطية المالية الأوروبية . للمزيد انظر: عبد الرحمن الرافعي: عصر اسماعيل، الجزء الاول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٧٦- ٨٠

([٢٠]) محمد صفوت: مرجع سابق، ص ٥٢.

([20]) Ротштейн Ф.А. Англичане в Египте. М.-Л., 1925. С. 7, Ротштейн Ф.А.Захват и закабаление Египта. М.-Л., 1925. С. 27

([21]) Финансы Египта. «Contemporary Review», 1882. октябрь. С. 531; Барон фон-Малорти. Египет и иностранная интервенция. 1883. С. 144

([22]) Египет. Доклад Кейва. Парламентская «Синяя книга». 1877. № 2. С. 21-25.

Там же; де-Леон Е.. Египет времен хедива. 1882. С. 362

([٢٤]) جورج جندي بك، جاك تاجر: اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٧، ص ٢٢٧ . وانظر أيضا:

- отштейн А.Ф. Захват и закабаление Египта. М.-Л. 1925. С. 11; Baer G. A History of landownership in Modern Egypt, 1800-1950. L., 1962. P. .10

(24) Египет. Доклад Кейва. Парламентская «Синяя книга». 1877. № 2. C. 21-25 .

Там же; де-Леон Е.. Египет времен хедива. 1882. C. 362.

(٢٦) محمد مورو: مرجع سابق، ص ٢٥٨. وانظر أيضا:

- де-Леон Е.. Египет времен хедива. 1882. C. 363.

(٢٧) إلياس الإيوبي: تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا، من سنة ١٨٦٣- ١٨٧٩م، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٧٤٤.

(٢٨) راشد البراوي، محمد حمزة عليش: مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٢٩) عبد الرحمن الرافعي: عصر اسماعيل، الجزء الثاني، ص ٣٤.

(٣٠) إلياس الأيوبي: مرجع سابق، ص ٧٤٥. وانظر أيضا: محمد مورو: مرجع سابق، ص ٢٦٠.

(٣١) فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي: مرجع سابق. ص ٢١٣. و انظر أيضا: عبد الرحمن الرافعي: عصر اسماعيل ، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٣٢) راشد البراوي، محمد حمزة عليش: مرجع سابق، ص ص ١٢٤- ١٢٥

(٣٣) فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي: مرجع سابق. ص ٢١٤.

(٣٤) محمد مورو: مرجع سابق، ص ٢٦٢.

(٣٥) عبد الرحمن الرافعي: عصر اسماعيل، الجزء الثاني، مرجع سابق ، ص ٣٨.

(٣٦) جورج جندي بك، جاك تاجر: اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، مرجع سابق، ص ٢٣١. وانظر أيضا: فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي: مرجع سابق، ص ٢١٣.

(٣٧) الياس الايوبي : مرجع سبق ذكره، ص ٧٤٦. وانظر ايضا: عبد الرحمن الرافعي: عصر اسماعيل، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٤٠.

(38) Хизриев А.Х. Египет в восточной политике великих держав от строительства Суэцкого канала до английской оккупации (1854-1882). М. 1913. С. 67

(٣٩) الياس الايوبي : مرجع سابق، ص ص ٧٤٠ -٧٤٢.

(٤٠) محمد مورو: مرجع سابق، ص ٢٦١. وانظر ايضا:

- Хизриев А.Х. Египет в восточной политике великих держав от строительства Суэцкого канала до английской оккупации (1854-1882). М. 1913. С. 67

(٤١) عبد الرحمن الرافعي: عصر اسماعيل، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٤٢) إلياس الايوبي: مرجع سابق، ص ص ٧٨٥ – ٧٨٦.

(٤٣) محمد صفوت : مرجع سابق، ص ص ٥٠- ٥٦ وانظر أيضا:

- Суэцкий канал.: Государственное издательство политической литературы, 1948.

(٤٤) عبد الرحمن الرافعي: عصر اسماعيل، الجزء الثاني، مرجع سابق ص ص ٤-، ٨ ، وانظر أيضا:

- Хизриев А.Х. Египет в восточной политике великих держав от строительства Суэцкого канала до английской оккупации (1854-1882). М. 1913. С. 67

(٤٥) فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي: مرجع سابق، ص.٢١٨- ٢٢٠. و انظر أيضا: عبد الرحمن الرافعي: عصر اسماعيل الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٤١. وانظر أيضا:

-Египет. Доклад Кейва. Парламентская «Синяя книга». 1877. № 2. С. 21-25

(٤٦) فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي: مرجع سابق، ص.٢١٧.